

المبحث الثالث

نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث رؤية الله في الجنة

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ أَحَادِيثِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «جَنَّتانِ مِنْ فَضَّةٍ، آتِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتانِ مِنْ ذَهَبٍ، آتِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِداءُ الْكَبِيرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

وعن عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَافْعَلُوا»^(٢).

وعن صهيب رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تَرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تَبَيِّضْ وَجُوهَنَا؟ أَلَمْ تَدْخُلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيُكَشِّفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَرِزَادَةٌ﴾» [يُونُسَ: ٢٦] ^(٣).

(١) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَبَيْنَ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾، رقم: ٤٨٧٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ، رقم: ٢٩٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قول الله تعالى: ﴿وَنُورٌ يُّكَوِّرُ نَارَهُ﴾ [٣١] إِنَّ رَبَّكَ نَاطِقٌ، رقم: ٧٤٣٤)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، رقم: ٦٣٣).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم، رقم: ٢٩٧).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث رؤية الله تعالى في الجنة

حاصل ما ساقه المخالفون لأهل السنة على نصوص الرؤية من معارضات عقلية، يمكننا إجماله في مقامين:

الأول: معارضات ماردة على أصل الرؤية.

الثاني: معارضات سبقت على بعض الألفاظ الواردة في أحاديث الرؤية، تستلحق رد الحديث كله.

فأما المقام الأول: فمما أورد على أصل الرؤية: دعواهم أن ما تضمنته تلك الأحاديث مصادم للدلائل العقلية والثقلية:

أما العقلية: فادّعوا أن البصر لا يدرك إلا الألوان والأشكال، والله تعالى ذات غير مادية، فمن المستحيل إذن أن يقع عليه بصر سبحانه، والقول به هضم للتزيه، ونشيه لذات الله؛ ذلك أن الرؤية لا تحصل إلا بانطباع صورة المَرئي في الحدة، ومن شرط ذلك انحصار المَرئي في جهة معينة من المكان، حتى يمكن اتّجاه الحدة إليه، وهذا شأن الأجسام، والله تعالى ليس بجسم، ولا تحده جهة من الجهات، ولو جاز أن يرى في الآخرة لجازت رؤيته الآن، فشرط الرؤية لا تتغير في الدنيا والآخرة^(١).

(١) انظر مجمل شبهات المعتزلة لنفي الرؤية في «الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص/ ٧٤).

وأما الدلائل النقلية: فاستدلُّ نفاة أحاديث الرؤية ببعض الأدلة القرآنية، زعموا تأكيدها لما دلَّ عليه نظرهم العقلي، من أشهرها:
 قول الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والمعنى عندهم: لا تراه الأبصار.
 وقول الله تعالى لموسى ﷺ بعد طلبه البَظَرَ إليه: ﴿إِن رَأَيْتَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و(لن) تفيد التأييد.

وفي تقرير هاتين المعارضين لتلكم الأحاديث، يقول (جعفر الشبhani):
 «ما قيمة رواية تخالف الذكر الحكيم؟ .. وتخالف أيضاً العقل الصريح الذي به عرفنا الله سبحانه، والذي يحكم بامتناع رؤيته، لاستلزامها كونه جسماً أو جسمائياً، مُحاطاً، واقعاً في جهة ومكان، تعالى عن ذلك علواً كبيراً»^(١).
 وعلى هذا أطلق سييئ له في ملة الرِّفْضِ^(٢) دعوى عريضة على أهل السنة، يتهمهم فيها بتولية ظهورهم عن الآيات الثافية للرؤية، وانجراهم وراء سراب أحاديث «الصَّحَّاحين»، كما تراها في قول (صادق النجفي):
 «إنَّ مُستند علماء أهل السنة في إثبات الرؤية هو الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم في كتابيهما، وأخرجها أرباب الكتب المعتمدة عند أهل السنة، وبالتالي إنَّ هذه الأحاديث هي التي صدَّتْهم ومنعتهم عن التدبُّر والتفكُّر في آيات القرآن المجيد»^(٣).

(١) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٢٤٣).

(٢) ذهب الشيعة الإمامية إلى نفي الرؤية مجازةً للمعتزلة، وجاءت روايات عديدة ذكرها ابن بابويه في كتابه «التوحيد»، وجمع أكثرها صاحب «بحار الأنوار»: تنفي ما جاءت به النصوص من رؤية المؤمنين لرؤيهم في الآخرة، حتَّى جعل الحرَّ العاملي في كتابه «الفصول المهمة في أصول الأئمة» (ص/١٢) نفي الرؤية من أصول الأئمة الاثني عشر التي يكفَّر من قال بخلافها.

ونفي الاثنا عشرية لرؤية المؤمنين رؤيهم في الآخرة هو خروج عن مذهب أهل البيت أنفسهم! فقد اعترفت بعض رواياتهم بذلك، منها ما رواه ابن بابويه القتي: عن أبي بصير، عن أبي عبد الله ﷺ قال: قلْتُ له: أخبرني عن الله ﷻ هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم، انظر «مختصر التحفة الاثني عشرية» (ص/٩٧)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (٢/٥٥١-٥٥٢).

(٣) «أضواء على الصَّحَّاحين» (ص/١٤٣).

وَمِنْ قِصَّةٍ مَا تَفَحَّمَهُ الْإِمَامِيَّةُ فِي خُصُومَتِهِمْ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ، أَنْ احْتَجُّوا عَلَيْهِمْ فِي بَطْلَانِ أَحَادِيثِ الرُّوْيَةِ بِكَلَامِ أَمِّهِمْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُمْ يَطْعَنُونَ فِيهَا! فَزَعَمُوا اسْتِدْلَالَهَا عَلَى نَفْيِ رُوْيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَبِّهِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، وَهُوَ نَفْسٌ مَا اسْتَدْلَوْا بِهِ عَلَى نَفْيِ عُمُومِ الرُّوْيَةِ أَيْضًا، حَيْثُ سُأِلَتْ: «يَا أُمَّتَاهُ! هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ؟ فَكَانَ يَمَّا قَالَتْ: .. مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾»^(١).

فَأَمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ إِذْ أَنْكَرَتْ هَذَا الْقَوْلَ فِي رُوْيَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ، تَمَسَّكَتْ فِي نَصْرَةِ مَذْهَبِهَا بِهِذِهِ الْآيَةِ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْآيَةُ مَفِيدَةً لِلْعُمُومِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ الْأَشْخَاصِ وَكُلِّ الْأَحْوَالِ لَمَا تَمَّ ذَلِكَ الْاسْتِدْلَالُ عِنْدَهَا.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ يَقُولُ (هَاشِمٌ مَعْرُوفٌ): «هَذِهِ الرُّوَايَةُ تَتَنَافَى مَعَ الرُّوَايَاتِ الَّتِي تَنْصُرُ عَلَى أَنَّهُ يُرَى كَمَا يُرَى الْقَمَرُ لَيْلَةَ تَمَازُجِهِ، .. وَلَا يَدُّ مِنْ تَكْذِيبِ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ رَوَايَةَ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ تَتَّفَقُ مَعَ الْكِتَابِ، وَيُؤَيِّدُهَا الْعَقْلُ، فَهِيَ أَوْلَى بِالْقَبُولِ وَالْإِعْتِبَارِ»^(٢).

وَأَمَّا الْمَقَامُ الثَّانِي مِنَ الْمَعَاضَاتِ الْمُسْتَكْرَرَةِ لِبَعْضِ الْفَافِظِ أَحَادِيثِ الرُّوْيَةِ، فَاهُمُّهُمَا اثْنَانِ، تَلَخُّصَانِ فِي الْآتِي:

الأولى: ادَّعَى فِيهَا (حَسَنُ السَّقَافِ) بِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الرُّوْيَةِ: «جِئْتَانِ مِنْ فُضَّةٍ، أَنْتَهُمَا وَمَا فِيهِمَا ..»، مُعَارِضٌ بِمَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَصْفِ الْجَنَّةِ أَنَّهَا «لَيْنَةٌ مِنْ ذَهَبٍ، وَلَيْنَةٌ مِنْ فُضَّةٍ»^(٣)، فَلَيْسَتْ ذَهَبًا خَالِصًا،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ هَكَذَا مُخْتَصَرًا فِي (ك: تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ، بَاب: قَوْلُهُ: ﴿وَسَيِّحٌ يَخْبِرُكَ قَلَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَكَثْرُ الْغُرُوبِ﴾، رَقْم: ٤٨٥٥)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِيمَانِ، بَاب: مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَدْرِكُهُ نَازَةٌ أَوْ فَيٌّ﴾، وَهَلْ رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، رَقْم: ٢٨٧).

(٢) «دَرَسَاتُ فِي الْكَافِي وَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِهَاشِمٍ مَعْرُوفٍ (ص/٢٠٨).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (ك: صِفَةُ الْجَنَّةِ، بَاب: يَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا، رَقْم: ٢٥٢٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (رَقْم: ٨٧٤٧)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (بَاب: وَصْفُ الْجَنَّةِ وَأَهْلِهَا، ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَنْ وَصْفِ بِنَاءِ الْجَنَّةِ الَّتِي أَعْدَدَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَوْلِيَائِهِ وَأَهْلِ طَاعَتِهِ، رَقْم: ٧٣٨٧)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ مَخْرُجُ «مُسْتَدْرَكِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (٤١٠/١٣) بِالنِّصَّةِ لِشَوَاهِدِهِ.

أو فضة خالصة، كما في حديث أبي موسى، ولذا قال هذا السَّقاف: «والجمع بينهما مُتَكَلَّف، لا يَنْتَظَم مع عِلْمنا به»^(١).

الثَّانِيَّة: ادَّعَى فِيهَا نَفْسُ (السَّقَاف) بِأَنَّ مَا فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «... وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رَدَاءَ الْكِبَرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ»: دَالٌّ عَلَى خِلَافِ مَقْصُودِ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِذْ فِيهِ أَنَّ الرَّدَاءَ حَاجِبٌ عَنِ الرُّؤْيَا، فَيَقُولُ: «... فَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ رُؤْيَا النَّاسِ لِرَبِّهِمْ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُلُولِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبُ الْإِسْنَادِ، بَاطِلُ الْمَتْنِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ»^(٢).

(١) «مسألة الرؤيا» لحسن السقاف (ص/٢٨).

(٢) «مسألة الرؤيا» لحسن السقاف (ص/٢٩).

المطلب الثالث

دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث رؤية الله تعالى في الجنة

تمهيد:

قبل الشروع في دحض شبهات المعاصرين في أحاديث الرؤية، ننبه إلى أن هذا المبحث من أجل مسائل أصول الدين وأجلها أدلة، وأنصعها بياناً في مدونات عقائد أهل السنة؛ كيف ورؤية الله ﷻ هي الغاية التي سُمِر إليها المُشْمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحُرِّمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابهِ مطرودون!

ولقد دلَّ أكثر من دليل من الكتاب والسنة والعقل على إثبات رؤية المؤمنين لربهم ﷻ في الجنة.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّهُمْ وَيَكْتُبُ تَوَاتُؤَهُمْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [النجم: ٢٧-٢٨].

وهذه من أظهر الآيات على إثبات الرؤية من عدة أوجه، منها:

أ- أن الله أضاف النَّظْرَ إلى الوجه الذي هو محلُّ البصر.

ب- تعدي (النَّظْر) في الآية بأداة الجرِّ (إلى)، وهي في لسان العرب

صريحة في نظر العين فقط، دون ما سوى ذلك من المعاني المحتملة^(١).

ج- خلو الكلام من قرينة تدل على خلاف الحقيقة، وتصرف اللفظ عن معناه الحقيقي المتبادر^(٢).

وكذا في قوله تعالى: ﴿لَلَّذِينَ آمَنُوا لُتَّى وَزِيَادَةٌ﴾ [الزُّمَر: ٢٦]: فالحسن في فيها الجنة، والزيادة بعدها النظر إلى وجه الله الكريم؛ بدا فسرنا نبينا ﷺ^(٣)، ثم الصحابة ﷺ من بعده^(٤).

وكذا قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [الطَّافِقِينَ: ٤١٥]: وفيها يقول الشافعي: «لَمَّا حَجَبَ اللَّهُ قَوْمًا بِالسُّخْطِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ قَوْمًا يَرُونَهُ بِالرُّضَا»^(٥).

أما دلالة العقل على جواز الرؤية:

فإن كل ذات موجودة يجوز في الأصل رؤيتها، ووجود الله تعالى هو أكمل وجود، فجاز رؤيته سبحانه.

يقول الأشعري: «مما يدل على رؤية الله تعالى بالأبصار: أنه ليس موجود إلا وجائز أن يُرى الله ﷻ، وإنما لا يجوز أن يُرى المَعْدوم، فلما كان الله ﷻ موجوداً مُتَبَيَّنًا، كان غير مستحيل أن يُرىنا نفسه ﷻ»^(٦).

يُوضَّح ذلك:

أن تعذر الرؤية يكون إما: لخفاء المرئي عن نظر الرائي، أو لضعف آفة في الرائي.

(١) انظر «تصحيح الفصيح» لابن المرزبان (ص/١٥٤)، و«شرح المغفيل للزمخشري» لابن يعيش (٤/٤٦٤).

(٢) انظر «الإبانة» للأشعري (ص/٤٠)، و«التوحيد» لأبي منصور الماتريدي (ص/٨٤).

(٣) كما مر في حديث صهيب في «صحيح مسلم» أول هذا البحث.

(٤) انظر «جامع البيان» (١٦٥/١٢) فما بعده.

(٥) «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١/١٩١).

(٦) «الإبانة» (ص/٥١).

فأله تعالى ليس به خفاء، وإنما تعدّرت رؤيته في الدنيا لضعف القوة الباصرة للمخلوق أن تتحمّل رؤية باريها ﷻ، كما جرى لموسى عليه السلام حين تجلّى ربه للجبل حتّى ﴿جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأنعام: ١٤٣].

ففي هذا إبطال لقول من ادّعى أنّه لو جاز أن يرى في الآخرة لجازت رؤيته في الدنيا، فإنّما «الدنيا دار فناء، ولا يجوز أن يرى الباقي في الدار الفانية، ولو أراه في الدنيا، لكان الإيمان به ضرورة، والجملة أنّ الله تعالى أخبر أنّها تكون في الآخرة، ولم يخبر أنّها تكون في الدنيا، فوجب الانتهاء إلى ما أخبر الله تعالى به»^(١).

وبهذا تتعاضد أدلّة القرآن والعقل مع السّنة النبويّة لإثبات عقيدة الرؤية لله تعالى في الجنّة، لا كما افتراه (التّجمي) على أهل السّنة من أنّهم لم يسوغوها إلّا من مصدر واحد، وأنّها عقيدة لم ترد إلّا بأخبار أحاد! وليس الأمر كذلك، فإنّه مع ما قد علمنا من أدلّة الكتاب والعقل عليها، فإنّ ما ورد في هذا الباب من المتواتر المَعنويّ القطعيّ، فقد رويت عنه ﷺ بعبارات متنوّعة، من وجوه كثيرة، يمتنع بمثلها في العادة التّواطؤ على الكذب. فعن يحيى بن معين قال: «عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية، كلّها صحاح»^(٢).

وجمع الدّارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة^(٣)، فزادت على العشرين، ثمّ تتبّعها ابن القيم^(٤)، فبلغت الثلاثين، يقول ابن حجر: «وأكثر أسانيداً جياداً»^(٥).

(١) «التعرف لمذهب أهل التصوف» للكلايادي (ص/٤٣).

(٢) «العواصم والقواصم» لابن الوزير اليماني (١٩٣/٥).

(٣) في جزئه المطبوع «رؤية الله».

(٤) في كتابه «حادي الأرواح» (ص/٢٩٦-٢٩٧).

(٥) «فتح الباري» لابن حجر (٤٣٤/١٣).

وفي تقرير هذه الحقيقة المتواترة يقول أبو الحسن الأشعري: «.. وخالفوا -يعني المعتزلة- روايات الصحابة عليهم السلام عن نبي الله ﷺ في رؤية الله ﷻ بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفة، وتواترت بها الآثار، وتتابعت بها الأخبار»^(١).

ويقول أبو بكر الكلاباذي (ت ٣٨٠هـ): «الأخبار في هذا مشهورة متواترة، وجب القول به، والإيمان والتصديق له»^(٢).

وممن جهر بتواتر أحاديث الرؤية غير من سبق جم غفير من أئمة الإسلام، منهم: أبو محمد ابن حزم^(٣)، وابن عطية^(٤)، وابن قيم الجوزية^(٥)، وأبو الفداء ابن كثير^(٦)، وأبو العباس القرطبي^(٧)، وابن أبي العز الحنفي^(٨)، وابن حجر العسقلاني^(٩)، وغير هؤلاء كثير.

ولذلك قال ابن تيمية:

«وأهل العلم بالحديث يعلمون أحاديث الرؤية متواترة، أعظم من تواتر كثير مما يظنونه متواتراً، وقد احتج أصحاب الصحيح منها أكثر مما خرجه في الشُّفعة، والطلاق، والفرائض، وسجود السُّهو، ومناقب عثمان وعلي، وتحريم المرأة على عمِّتها وخالاتها، والمسح على الخفين، والإجماع، وخبر الواحد، والقياس، وغير ذلك من الأبواب الذين يقولون إن أحاديثها متواترة؛ فأحاديث

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص/١٤).

(٢) «المعروف لمذهب أهل التصوف» للكلاباذي (ص/٤٢).

(٣) «الفيض في الملل والنحل» (٣/٣).

(٤) «المحرر الوجيز» (٢/١٣١).

(٥) «حادي الأرواح» (ص/٢٩٦).

(٦) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٣٠٩).

(٧) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣/٢١).

(٨) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/٢١٥).

(٩) «فتح الباري» (٨/٣٠٢).

الرؤية أعظم من حديث كل نوع من هذه الأنواع، وفي الصحاح منها أكثر مما فيها من هذه الأنواع»^(١).

فعلى ما تضمنته هذه المتواترات من وجوب الإيمان برؤية المؤمنين لربهم ﷻ يوم القيامة، انعقد إجماع الصدر الأول من هذه الأمة.

يقول عثمان الدارمي (ت ٢٨٠هـ) بعد إيراده ما في هذا العقد من دلائل نقلية:

«هذه الأحاديث كلها وأكثر منها قد رويت في الرؤية، على تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، ولم يزل المسلمون قديماً وحديثاً يروونها ويؤمنون بها، لا يستنكرونها ولا يُنكرونها، ومن أنكرها من أهل الزَّيغ نسبوه إلى الضلال... فإذا اجتمع الكتاب، وقول الرسول، وإجماع الأمة: لم يبقَ لمتأولٍ عندها تأول، إلّا لمكابِر أو جاحِد»^(٢).

وبعد أن أورد البيهقي (ت ٤٥٨هـ) جملة أحاديث الباب، عَقَّبَ ببيان اتفاق السلف على ما تضمنته، وأن الخلاف فيها لم يوجد بينهم أبداً، إذ لو وُجِدَ لُنُقِلَ إلينا كما نُقِلَ في مسائل هي أدنى شأنًا من مسألتنا هذه، فتراه يقول:

«رؤينا في إثبات الرؤية عن: أبي بكر الصديق ﷺ، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي موسى، وغيرهم ﷺ، ولم يرو عن أحدٍ منهم نفيها، ولو كانوا فيه مختلفين لُنُقِلَ اختلافهم إلينا.

وكما أنهم لما اختلفوا في الحلال والحرام والشرائع والأحكام: نُقِلَ اختلافهم في ذلك إلينا، وكما أنهم لما اختلفوا في رؤيته بالابصار في الدنيا: نُقِلَ اختلافهم في ذلك إلينا، فلمَّا نُقِلَت رؤية الله بالابصار عنهم في الآخرة، ولم يُنْقَلْ عنهم في ذلك اختلاف -يعني في الآخرة- كما نُقِلَ عنهم فيها اختلاف في

(١) قدره تعارض العقل والنقل» (٣٠/٧).

(٢) «الرد على الجهمية» للدارمي (ص/١٢٢).

الدُّنْيَا: عَلِمْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْقَوْلِ بِرُؤْيَا اللَّهِ بِالْأَبْصَارِ فِي الْآخِرَةِ مُتَّفِقِينَ مُجْتَمِعِينَ»^(١).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَا نَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ^(٢) مِنْ إِجْمَاعٍ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ، لَصْرَاحَةٍ مَا أوردَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَدَلَّةٍ، فَكَانَ الْوَاحِدُ مِنْ أَوْلَاءِ الْأَثْمَةِ لَصْرَاحَةِ النَّصُوصِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَتَظَافَرُ الْأَدَلَّةُ عَلَى ذَاتِ الْمَعْنَى: لَا يَرْتَابُ فِي تَضْلِيلِ كُلِّ مَنْ يَنْكُرُ الرُّؤْيَا، وَالْحَاقِقُ عَلَى الْفَوْرِ بِالْجَهْمِيَّةِ^(٣).

فَأَمَّا دَعَاوِي الْمُخَالَفِينَ فِيمَا أوردُوهُ فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَعَاضَاتِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى أَصْلِ الرُّؤْيَا: فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ مَرِيئًا فَلَا بُدَّ وَأَنْ تَنْطَبِعَ صُورَتُهُ وَمِثَالُهُ فِي الْمَعْنَى، وَاللَّهُ تَعَالَى يَنْتَزِعُهُ عَنِ الصُّورَةِ وَالْمِثَالِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مَرِيئًا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ لَوْنٍ وَشَكْلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مَنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ، فَوَجِبَ الْأَبْرُ.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَ الرُّؤْيَا بِالْإِنْطِبَاجِ، وَمَنْعَ كَوْنِ الْمَرِيئِ ذَا لَوْنٍ وَشَكْلٍ: هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْمَرِيئِ الْمَخْلُوقِ الْمُشَاهَدِ فِي الدُّنْيَا، أَمَّا رُؤْيَا الْخَالِقِ فِي الذَّارِ الْآخِرَةِ، فَلَيْسَتْ هِيَ كَرُؤْيَا الْمَخْلُوقِ قِطْعًا، وَبِمَا أَنَّ الْمَخْتَلَفَاتِ فِي الْمَاهِيَةِ لَا تَسْتَوِي لَوَازِمُهَا، فَلَيْسَتْ تَجِبُ تِلْكَ اللَّوَازِمُ الْمُدَّعَاةُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

وَكَذَا دَعَاوَاهُمْ أَنَّ الْمَرِيئَ لَا بُدَّ وَأَنْ تَنْطَبِعَ صُورَتُهُ وَمِثَالُهُ فِي الْعَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ ذَا لَوْنٍ وَشَكْلٍ: هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْمَشَاهِدَةَ الْمُحَسَّنَةَ لَا تُرَى إِلَّا كَذَلِكَ، وَبِقِيَاسِ رُؤْيَا الْخَالِقِ سَبْحَانَهُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَبْطُلِ الْأَقْيَسَةِ قِطْعًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ^(٤)، «وَلَا تُقَاسُ شُيُورُ الْبَشَرِ فِي

(١) «الاعتقاد للبيهقي (ص/١٣٠).

(٢) نقل الإجماع أيضًا: أبو الحسين الشَّعْرِي فِي «رِسَالَةِ إِلَى أَهْلِ الثَّغَرِ» (ص/١٣٤)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «حَادِي الْأَرْوَاحِ» (ص/٣٤٢)، وَنَقَلَ قَبْلَهُ أَقْوَالُ جَمْعٍ غَيْرٍ مِنْ عُلَمَاءِ السُّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي إِبْتَاتِ الرُّؤْيَا.

(٣) كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، انْظُرِ «السَّنَةَ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (١/٢٣١)، وَ«الْصَّفَاتِ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (ص/٤١).

(٤) «رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِيهَا» (ص/٧١-٧٢).

الآخرة على شئوهم في الدنيا؛ لأنَّ لذلك العالمِ سُنَّتًا ونواميسَ، تخالف سُنَّتَ هذا العالمِ ونواميسَه»^(١).

فيبقى أنَّ الرؤيةَ التي يهيئها الله تبارك وتعالى لعباده المؤمنين في الجنة، هي من الأمور الغيبية التي تقطع فيها الطَّمَعُ عن إدراك حقيقتها وكيفيتها على وجه الإحاطة واليقين، وذلك يدلُّ على مذهب السلف، الذي عبَّر عنه بأوجز عبارة اتَّفَقَ عليها جميعهم، في قولهم: «رؤية بلا كيف»، فهي خالية «عن الشرائط والكيفيات المُعتَبَرة في رؤية الأجسام والأغراض»^(٢).

وأما قولهم: بأنَّ إثبات الرؤية يستلزم إثبات الجهة لله تعالى والتَّحْيُزَ له، وأنه مُنَزَّه عن ذلك.. إلخ، فجوابه:

أنَّ لفظ (الجهة) من الألفاظ المُجمَّلة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في الشرع، فتأخذ حكمَ مثيلاتها من استفسارِ قائلها عن مراده منها، فإنَّ أرادَ حقًّا قُبِلَ، وإنَّ أرادَ باطلًا رُدَّ، وإنَّ احتمَلَ حقًّا وباطلًا: لم يُقْبَلْ مُطلقًا، ولم يُرَدَّ جميعُ معناه، بل يُتَوَقَّفُ في اللَّفْظِ، ويُفسَّرُ المعنى.

فيقال هنا لمن نفى ما سَمَّاه بالجهة:

«أتريد بالجهة أنها شيءٌ موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات؛ أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم، بائنٌ من المخلوقات.

وكذلك يُقال لمن قال: إنَّ الله في جهة:

أتريد بذلك أنَّ الله فوق العالم؟ أو تريد به أنَّ الله داخلٌ في شيءٍ من المخلوقات؟!

فإنَّ أردتَ الأوَّلَ فهو حقٌّ، وإنَّ أردتَ الثاني فهو باطل، ولا معنى (الجهة)

(١) «تفسير المنار» (٩/ ١٣٥).

(٢) «جلاء العينين» لخير الدين الألوسي (ص/ ٤٧٤)، وانظر «تفسير المنار» (٩/ ١٥٤).

يُسَعِّفُكَ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ الْجِهَةَ لَيْسَتْ أَمْرًا وَجُودِيًّا، بَلْ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ
الْجِهَاتِ لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَمَا لَا يَوْجُدُ فِيمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ فَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ»^(١).

وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي لَفْظِ «التَّحْجِيزِ»:

إِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّ اللَّهَ تَحَوَّرَهُ الْمَخْلُوقَاتُ: فَالْهَذَا أَكْبَرُ وَأَكْبَرُ، بَلْ قَدْ وَبَّعَ
كَرْسِيَهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .. وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌّ عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ، أَيْ مُبَايِنٌ
لَهَا، مُنْفَصِلٌ عَنْهَا، لَيْسَ حَاقًّا فِيهَا: فَهُوَ سَبْحَانَهُ كَمَا قَالَ أَثَمَةُ السُّنَّةِ: فَوْقَ
سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِتٌ مِنْ خَلْقِهِ^(٢).

وَكَذَا إِذَا قِيلَ: أَنَّهُ فِي جِهَةٍ بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ الَّذِي قُرِّرَ هُنَا قَرِيبًا، فَهُوَ
صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ فَوْقَ الْعَالَمِ حَيْثُ انْتَهَتْ الْمَخْلُوقَاتُ، فَهُوَ بِذَا فَوْقَ الْجَمِيعِ،
عَالٍ عَلَيْهِمْ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذِهِ اللَّوْازِمَ السَّالِفَ إِيرَادَهَا مِنْ قِبَلِ الْمُعْتَرِضِينَ، مِنْ لَفْظِ
الْجِهَةِ وَالْمُقَابَلَةِ وَنَحْوِهَا: لَيْسَتْ مَمْتَنَعَةً عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَإِذَا كَانَتْ (الْمُقَابَلَةُ)
لِأَمْرٍ لِلرُّؤْيَا فَهِيَ حَقٌّ، وَمَا كَانَ حَقًّا وَصَوَابًا، فَلَا زِمَةَ كَذَلِكَ^(٣).

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الْمُعْتَرِضِ عَلَى نَفْيِ أَحَادِيثِ الرُّؤْيَا بِآيَةِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ
الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾:

فَالْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا مِنْهُ عَجِيبٌ، لِأَنَّهُ لَوْ تَأَمَّلَهُ بِتَجَرُّدٍ، لَوَجَدَهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ! بِكَلَامٍ
قَوْلِي الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِهَا.

فَأَوَّلُ قَوْلِهِمْ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْإِدْرَاكَ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الرُّؤْيَا، وَحَمَلُوا الْآيَةَ
عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَا فِي الدُّنْيَا بِخُصُوصِهَا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى

(١) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢٦٧/١) بتصرف يسير.

(٢) «التدمرية» (ص/٦٦-٦٧).

(٣) وَمَا مَرَّ مِنْ تَفْصِيلٍ فِي هَذَا الْجَوَابِ، يَقُولُ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «مِمَّا خَاطَبْتُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْخَةِ
وَالْمَعْتَزِلَةِ، فَخَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ، وَانْكَشَفَ بِسَبَبِ هَذَا التَّفْصِيلِ مَا وَقَعَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنَ الْإِسْتِشْبَاحِ وَالتَّعْطِيلِ»،
«مناهج السنة» (٣٤٩/٢).

تموتوا^(١)، فهذا هو مُراد عائشة عليها السلام حين استدلالها بالآية على نفي رؤية النبي صلى الله عليه وآله ربّه ليلة المعراج، غاية ما في ذلك أنّها فهمت من الآية عدم قدرة أبصارنا على رؤيته سبحانه في الدنيا، ولم يُنقل عن أحد من الصحابة عليهم السلام من طريق صحيح ولا ضعيف أنّه أراد بذلك نفي الرؤية في الآخرة^(٢).

وبهذا ينتفي التعارض المتوهم بين تلك الآية على قول عائشة ومن وافقها^(٣)، وبأبي الآيات الصريحة على ثبوت الرؤية في الآخرة.

وثاني القولين في الآية: أنّ الإدراك فيها هو بمعنى إحاطة الراي بربه صلى الله عليه وآله، وهذا ما جرت عليه أقوال جلّة من الصحابة والأئمة بعدهم، تراه -مثلاً- في تفسير ابن عباس عليه السلام للآية: «لا يحيط بصّر أحد بالمليك»، وقول عطية العوفي: «ينظرون إلى الله، ولا تحيط أبصارهم به من عظمته، وبصره يحيط بهم»^(٤).

وقد قرّر ابن تيمية وجه الاستدلال من الآية على مسألة الرؤية أحسن تقرير والطفه في قوله:

«أنا التزم أنّ لا يحتجّ مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله، إلّا وفي ذلك الدليل ما يدلّ على نقيض قوله! فمنها هذه الآية، وهي على جواز الرؤية أدلّ منها على امتناعها، فإنّ الله سبحانه إنّما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أنّ المدح إنّما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأمّا العدم المحض فليس بكمال ولا يُمدح به.

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (ك: النعوت، باب: المعاقاة والعقوبة، رقم: ٧٧١٦)، وابن ماجه في «السنن» (ك: الفتن، باب: فتنة الدجال، وخروج عيسى ابن مريم، وخروج ياجوج، ومأجوج، رقم: ٤٠٧٧)، وصححه الضياء المقدسي في «المختارة» (٢٦٤/٨)، والألباني في «صحيح الجامع» (٤٠٧٦).

(٢) «معارج القبول» للتحكمي (١/٣٦١)، فلا وجه لنصب الخلاف بين الصحابة عليهم السلام في ذلك كما أراد أن يوهمه (هاشم معروف).

(٣) وهذا مذهب إسماعيل ابن عليّ، وهشام بن عبيد الله الرازي، ونعيم بن حماد، انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٣/٥٧٧)، وبه أخذ أحمد بن حنبل في «ردّه على الجهمية» (ص/٧٨)، وعثمان الدرامي في «نقض الميرسي» (٢/٧٣٨)، وأبو الحسين الملقبي في «النتية والرد» (ص/٦٠).

(٤) انظر القولين في «جامع البيان» للطبري (٩/٤٥٧-٤٥٩).

وإنَّمَا يُمدِّحُ الرَّبَّ -تبارك وتعالى- بالعدم إذا تَضَمَّنَ أمراً وجودياً، كتمدِّحه بنفي السَّنةِ والنَّومِ، المتَضَمَّنَ كمالَ القيوميَّةِ، ونفي الموتِ المتَضَمَّنَ كمالَ الحياةِ، ونفي اللُّغوبِ والإعياءِ المتَضَمَّنَ كمالَ القدرةِ، ونفي الشُّرِكِ والصَّاحِبَةِ والولدِ والظَّهيرِ المتَضَمَّنَ كمالَ ربوبيَّةِ وإلهيَّةِ وقهره، ونفي الأكلِ والشُّربِ المتَضَمَّنَ كمالَ الصَّمْدِيَةِ وغناه، ..

ولهذا لم يتملَّحْ بعدمِ محضٍ لا يتَضَمَّنُ أمراً ثبوتياً، فإنَّ المعدومَ يشارك الموصوفَ في ذلك العدم، ولا يوصفُ الكاملُ بأمرٍ يشتركُ هو والمعدومُ فيه. فلو كان المرادُ بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أَنَّهُ لَا يُرَى بِحَالٍ: لم يكن في ذلك مَدْحٌ ولا كمال، لمشاركة المعدومِ له في ذلك، فإنَّ العدمَ الصُّرْفَ لَا يُرَى ولا تدركه الأبصارُ والرَّبُّ ﷻ يَتَعَالَى أَنْ يُمدَّحَ بما يشاركه فيه العدمُ المَحْضُ.

فإذن المعنى: أَنَّهُ يُرَى ولا يُدْرِكُ ولا يُحَاطَ به ..^(١).

فالآية على هذا دلالة على كمالِ عظمته سبحانه، وهو لعظمته أَجَلٌ وأَكْبَرُ وأوسع من أن يُدْرِكَ ويُحَاطَ به، فإنَّ (الإدراك) هو الإحاطة بالشَّيء، وهو بهذا قدر زائدٌ على الرؤية، والتَّنفِي في الآية الكريمة ورد على الرؤية المحيطة، لا جنس الرؤية، فهو يُرَى بلا إدراكٍ له.

نظير ذلك ما في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِمْ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠]، والمعنى: يحيطُ بهم علماً، لأنَّه يَعْلَمُ ما بين أيديهم وما خلفهم، وهم لا يحيطون به علماً، وإن كانوا يَعْلَمُونَ عنه ما أَدْنَى الله به، لأنَّ إحاطة المُحَاطَ به بالمحيط مُحَالٌ^(٢).

فكلا الآيتين جارٍ على قاعدةٍ معروفةٍ في اللُّغة: أَنَّ التَّنْفِي إذا وَرَدَ على مُقَيَّدٍ

(١) نقله عنه ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص/٢٩٣).

(٢) انظر «جامع البيان» للطبري (٤٥٩/٩).

بقيده، كان النفي مُنصبًا على القيد لا المُقيد، وأن نفي وصفٍ خاصٍّ لمعنى عامٍّ، يستلزم إثبات ذلك العام^(١).

وأما استدلال المُعترض بقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾، وأن (لن) تفيد التأييد: فالآية كسابقتها حُجّة عليهم لا لهم! فإن الاستدلال بها على ثبوت الرؤية من عدّة وجوه:

الوجه الأول: أنه لا يُظنُّ بكليم الله ورسوله الكريم، وأعلم الناس بربه في وقته، أن يسأل الله ما لا يجوز عليه، بل هذا من أعظم المحال، بدليل:

الثاني: أن الله تعالى لم يُنكر عليه سؤاله، في حين أنه لما سأل نوح عليه السلام نجاه ابنه، أنكر عليه سؤاله، وزجره إذ سأل المحال بقوله: ﴿فَلَا تَتْلَوْنَهَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّي أُعْطِيتُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُبْهَلِينَ﴾ [مريم: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى إنما قال: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾، ولم يقل: إنّي لا أرى، أو لا يجوز رؤيتي، أو لست برئي.

والفرق بين الجوابين ظاهر، مثّل له الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ): بأن من كان في كمه حَجَر، فظنه رجل طعمًا، فقال له: أطمعنيه، فالجواب الصحيح أن يقول له: إنّه لا يؤكل، أمّا إذا كان طعمًا صحّ أن يقول: إنك لن تأكله^(٢)؛ فالآية -على ذلك- تدلّ على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى عليه السلام لا تحتل قواه رؤيته في هذه الدار؛ يوضّحه:

الوجه الرابع: قوله تعالى له: ﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَفَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِّي﴾ [الأنبياء: ١٤٣]، فالحق أعلّمه أن الجبل مع قوّته وصلابته لا يشبث للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خُلِقَ من ضعف؟ ولا شك أن الله قادر على أن يجعل الجبل مستقرًا، وقد علّق به الرؤية، ولو كانت مُحالًا لكان

(١) تفسير المنار ٤/١١٩.

(٢) معالم أصول الدين للرازي (ص٧٨).

نظيرَ أن يقول: إن استقرَّ الجبل فسوف أكل وأشرب وأنا - تعالى الله عن ذلك -
فالكلُّ عندهم سواء^(١)!

وأما دعوى المُعتزلي تأييدَ النَّفي بـ (لن)، وأنه يدلُّ على نفي الرؤية في
الآخرة:

فهو قول فاسد من جهة العربية نفسها، وفي تقرير عدم إفادتها للتأييد، يقول
ابن مالك الأندلسي في «ألفيته» المشهورة:

ومن رأى النَّفي بـ «لن» مُؤيِّداً فقوله ازدُد وسواه فاعضدا
ثم (لن) لو قدَرنا أنها للتأييد في الآية، لما دلَّ ذلك على دوام النَّفي في
الآخرة، لوجود أدلة خارجية تفيد خلاف ذلك؛ نظيرها في كتاب الله، قوله:
﴿فَتَمَنَّا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢) وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ ﴿٣﴾
[البقرة: ٩٤-٩٥].

ثم هو يُخبر عنهم وعن أمثالهم من أهل النار بتمنئهم للموت في الآخرة،
كما في قوله: ﴿وَنَادُوا بِكَ لَيَقْنُ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزمر: ٧٧].

هذا؛ مع أنَّ في ذات سياق الآية ما يدلُّ على عدم التأيد، وهو ما أبان
الباقلائي عنه بقوله: «أراد في الدنيا -يعني طلب موسى ﷺ الرؤية-، لأنه إنما
سأل ربه أن يريه نفسه في الدنيا، فقوله: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ جوابُ هذا السؤال»^(٢).

وأما قول (حسن السَّقاغ) في المقام الثاني من معارضات أحرف في متن
أحاديث الرؤية: في دعواه أنَّ حديثنا هذا: «جَنَّتَانِ مِنْ فَضَّةٍ، أُتِيَتْهُمَا وَمَا
فِيهِمَا . .»، مُعارضٌ بحديث آخر لأبي هريرة ؓ في وصف الجنة أنها «لَبِنَةٌ مِنْ
ذَهَبٍ، وَلَبِنَةٌ مِنْ فَضَّةٍ»، فيقال له:

إنَّ الظاهر من قول النبي ﷺ في حديث أبي موسى: «أُتِيَتْهُمَا وَمَا فِيهِمَا . .»
أنَّه بدَّل اشتمالاً لما قبلها: «جَنَّتَانِ مِنْ فَضَّةٍ . . مِنْ ذَهَبٍ»، وعليه فإنَّ الذي هو
من فَضَّةٍ وذَهَبٍ: ما كان داخل تلك الجنتين من أواني، وقصور، ونحو ذلك^(٣).

(١) انظر «المواقف» للأمني (١٧٥/٣)، وشرح الطحاوي لابن أبي العز (٢١٢/١-٢١٥).

(٢) «تمهيد الأوائل» للباقلاني (ص/٣٠٧-٣٠٨).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤٣٢/١٣).

أما ما أحاط بتلك الجنان، من أسوارٍ وحواظٍ، فلم يُشير له حديث أبي موسى هذا، وإنما دلَّ على طبيعة هذا البناء الخارجي ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لَبْنَةٌ مِنْ فِصَّةٍ، وَلَبْنَةٌ مِنْ ذَهَبٍ...»، ويؤيده أنه وقع في حديث آخر لأبي هريرة نفسه: «حَالِطُ الْجَنَّةِ مَبْنِيُّ لَبْنَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَلَبْنَةٌ مِنْ فِصَّةٍ...»^(١).

فهذا يتَّسق الحديثان ويتكاملان، ولا يتعارضان كما يشتهيه (السَّاف)!

وأما دعواه الثانية: بأن ما في حديث أبي موسى: «... وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربِّهم إلَّا رداء الكِبَرِ على وجهه في جَنَّةِ عَدْنٍ» دلَّ على أن الرِّداء مانع من رؤيته:

فهذا كلام مَنْ غلبت عليه عُجْمَتُهُ، وانبطحت لثقلِ رأسه وسادته! فإنَّ الحديث قد جاء في سياق التَّبشِيرِ والتَّفْضِيلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَأَيُّ تَبْشِيرٍ وَتَفْضِيلٍ عَلَيْهِمْ إِذَا أَخْبَرَهُمْ بِأَنَّهُ سَيَمْنَعُهُمْ مِنْ رُؤْيَيْهِ؟!

فليت شعري؛ إذا لم تكن الرُّؤية له في جَنَّةِ عَدْنٍ وهي دار القرار والتَّعْليمِ، وقد وعدهم بها في آيات كثيرة، فمتى تكون؟!

إذا قال لك إنسان: رُدُّ لي مالي، فقلت: ما بينك وبين أن أرجع لك مالك اليوم إلَّا أن أصلي العصر...، فهذا يدلُّ على رَدِّه ماله إذا صَلَّى أو على عدمه؟! فانظر كيف يُفْسِدُ الرَّحِيَّ ويَحَرِّفُ معناه بهذه الطُّرُق السَّخِيفَةِ.

(١) أخرجه عنه مرفوعاً: ابن عبدويه في «الغليات» (٧٣٢)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٣٨)، والبيهقي في «اللبث والنشور» (٢٥٦).

ورواه عنه موقوفاً: معمر بن راشد كما في «جامعه» (١١٦/١١) - آخر مصنف عبد الرزاق، رقم: (٢٠٨٧٥)، وابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٧٢/٢).

وقد رجَّح غير واحد وقفه على أبي هريرة دون الرفع، كالدرناقيني في «العلل» (١١٦/١٣٩)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٢٨٣/٤)، وابن القيم في «حادي الأرواح» (ص/٢٧٧).

وهو وإن كان موقوفاً على أبي هريرة، إلَّا أنَّ له حكم الرَّفْعِ، فمثله لا يُقال بمجرد الرَّأي.

وقد ورد له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه المخلص البغدادي في «المخلصيات» (٤٤٠/١)، رقم: (٧٨٢) أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢٣٧)، والبيهقي في «اللبث والنشور» (٢١٤)، (٢٦٦)،

وابن بشران في «أماليه» (١٠٦٥)، لكن في إسناده عدي بن الفضل، وهو متروك الحديث كما في «التقريب».

ومن ثمَّ نقول: إنَّ الغرض من الحديث حاصل؛ فإنَّ المعنى بيان قُرْبِ النَّظَرِ، «فكأنَّ في الكلام بعد قوله (إِلَّا رداء الكبرياء) حَذَقًا تقديره: فَإِنَّهُ يَمُنُّ عَلَيْهِمْ بِرَفِيعِهِ، فيحصلُ لهم الفوز بالنَّظَرِ إليه»^(١)؛ والله أعلم.

.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٤٣٢).

